الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الخرافي» تبيع جزءا من حصتها في «المغاربية» لـ «رواسي»

أعلنت الشركة الخليجية المغاربية القابضة عن موافقة شركة محمد عبدالمحسن الخرافي على العرض المقدم من شركة رواسي الكويت للتجارة العامة والمقاولات لشراء جزء من حصة «الخرافي» في «المغاربية». وأوضحت «المغاربية» في بيان للبورصة أمس أن العرض الذي تقدمت به «رواسي» جاء من خلال محفظتهم طرف شركة الأمان للاستثمار. وأشارت إلى أن الحصة محل العرض بعدد 17,55 مليون سهم تقريبا بنسبة 11,7٪ من رأس المال المصدر والمدفوع لـ «المغاربية»، موضحة أن سعر العرض يبلغ 57,5 فلسا للسهم الواحد. واشارت الشركة إلى أن عملية البيع سيتم تنفيذها وفق القواعد والأنظمة المعمول بها لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال الكويتية.

الجهات الحكومية تسارع بمراجعة شاملة لخطط الطوارئ حماية للبيانات من الاختراق

هجمات «الويك إند» الإلكترونية تستنفر المؤسسات المالية

محمود فاروق

رفعت الأجهزة الحكومية، خاصة المؤسسات المالية للدولة، حالة الطوارئ على اثر تهديدات الكترونية باختراق أنظمتها بغرض الاطلاع على بياناتها خلال العطلة الأسبوعية الماضية، ما دعا قطاعات حكومية إلى مراجعة خطة الطوارئ الحكومية لمواجهة تهديدات الهاكرز ـ بحسب مصادر حكومية ـ الذين سبق أن هاجموا البرامج الالكترونية وشبكات التواصل في المؤسسات المصرفية والمالية مطلع العام الحالي.

وقالت مصادر حكومية رفيعة المستوى لـ «الأنباء» إن الكويت تتعرض كغيرها من الدول لتهديدات من مجموعة قراصنة على الانترنت، تستهدف قطاعات حكومية ومؤسسات مصرفية ومالية وخدمات عامة على نطاق واسع يشمل قطاع الأعمال في الكويت.

وذكرت المصادر أن التهديد التي تتعرض لها أجهزة الدولة من نوع Leafminer، التي تهدف إلى الاطلاع على البيانات ومن الممكن تخريبها.

وشهدت الكويت هجوما الكترونيا في مطلع العام الماضي 2017، بغرض سرقة البيانات الحساسة في الكويت، واستهدف الهجوم في وقتها 11 قطاعا مختلفا، منها الخدمات الأمنية والمالية، والحكومة، والاتصالات، وخدمات الغذاء والطاقة، وإنتاج النفط والكيماويات، وشركات الطيران. وكان الهجوم على القطاع الحكومي والمالي هو الأعلى في حين جاءت باقي القطاعات بمستوى متقارب من إجمالي الاعتداءات.

البنوك سبّاقة

وكانت البنوك الكويتية، بتوجيهات من بنك الكويت المركزي، قد استبقت كل المؤسسات الحكومية واتخذت خطوات وقائية كان في مقدمتها رفع فاتورة الإنفاق على البنية التحتية التكنولوجية بنسبة 50٪ إلى 300 مليون دينار (ما يقارب المليار دولار) في النصف الثاني من العام الماضي.

وشملت الزيادة في ميزانية الحماية الالكترونية المصرفية الإنفاق على الأصول الملموسة والبرامج وغيرها من النفقات المرتبطة بتطوير البنية التكنولوجية والأنظمة التي تستخدمها البنوك في عملياتها المصرفية اليومية.

ورفعت البنوك حالة الاستنفار في أقسامها التقنية لتحصين عملائها من أي هجمات محتملة خلال الفترة الحالية على إثر الهجمات التي تعرضت لها المؤسسات الحكومية خلال العطلة الأسبوعية الماضية. وقالت مصادر رقابية إن بنك الكويت المركزي يواصل جهوده المكثفة مع المصارف المحلية على مدار الساعة عن كثب لتعزيز سلامة وكفاءة نظم أمن المعلومات لديها.

وذكرت المصادر أن السلطات المالية قامت بتفعيل إجراءاتها المعتمدة بهذا الشأن من خلال فريق العمل المشترك بالتعاون مع البنوك المحلية والمعني بأمن المعلومات.

وترى مصادر مصرفية، خلال حديثها مع «الأنباء»، أن الأنظمة الالكترونية في المؤسسات المالية بالكويت قادرة على صد التهديدات الالكترونية، إلا أن هناك تحديثات جديدة قد يستخدمها الهاكرز من خلال ثغرات في الأنظمة قد تساعدها على الاطلاع على البيانات.

وتؤكد المصادر أن المؤسسات المالية والبنوك الكويتية تستخدم أنظمة أمان عالية المستوى ومصنفة عالميا، مؤكدا أنها عصية على أي قيروسات أو اختراقات.

خطة شاملة

ويقول مسؤول حكومي، فضل عدم الإفصاح عن هويته لـ «الأنباء»، إن الأجهزة الحكومية وضعت خطة شاملة من خلال حائط صد يعمل بدوره على تعزيز أنظمة الحماية التكنولوجية لمنع اختراقها وكشف من يقف وراءها.

ويضيف المسؤول أن لدى الكويت أفضل وأحدث البرامج التي تضمن عدم اختراقها وكذلك أجهزة تستطيع من خلالها معرفة الجهة أو المتسبب في حدوث أي اختراق، ويجرى حاليا معرفة الجهات التي ترعى عمليات الاختراق والتعرف على أغراضها.

ويشير إلى أن الجهات الحكومية رفعت مستوى جاهزيتها الفنية لحفظ معلوماتها من خلال نسخ احتياطية مع وضع مواقع بديلة لبعض الجهات الحكومية لحماية معلوماتها من الاختراق أو الضياع.

ونفى المسؤول عدم صحة ما يتردد حول عدم قدرة الجهات الحكومية والخاصة من حماية شبكاتها المعلوماتية من الاختراق، مؤكدا جاهزية قطاعات الدولة لمواجهة مثل هذه النوعية من التهديدات.

نسخ احتياطية

ويوضح المسؤول الحكومي أن لدى الدولة أنظمة نسخ احتياطية لبيانات أكثر من 35 جهة حكومية لضمان عدم ضياعها في حال اختراقها، مبينا أن الجهات الحكومية تعمل على تجديد بياناتها الاحتياطية لحفظها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء في هذا الشأن. مع الأخذ بالاعتبار ان القطاع الخاص يقوم بمثل هذه الإجراءات من خلال شركات عالمية متخصصة في ذلك المجال، وان الأجهزة الحكومية لا علاقة لها بمثل هذه الإجراءات، خصوصا المؤسسات المالية الخاصة لأنها تقع تحت مسؤولية السلطات المالية والرقابية.

وكان تقرير نشرته شركة «كاسبر سكاي» المتخصصة بالأمن السيبراني، في مايو الماضي، أشار إلى رصد حملة تجسس إلكتروني، لشن هجمات قرصنة على دول، من بينها الكويت.

تفعيل نُسخ احتياطية ومواقع بديلة لبيانات حكومية وخاصة قطاع الأعمال

بنوك ترفع حالة التأهب في أقسامها التقنية لتحصين عملائها من أي هجمات

القطاع المصرفي استبق ورفع ميزانية الحماية الإلكترونية لمليار دولار نهاية العام الماضي

ميزانية الكويت تتعافى والعجز ينكمش

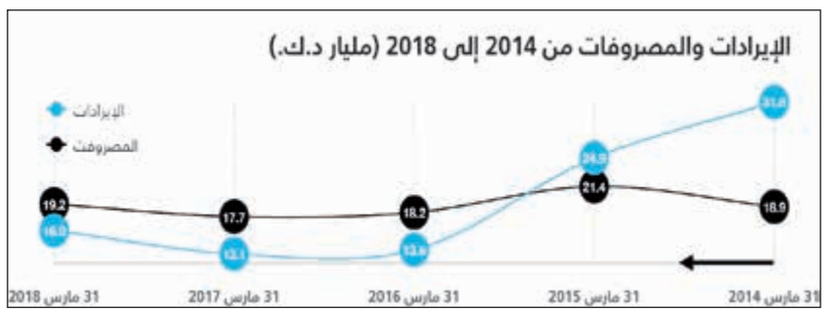

تغيرت ميزانية الكويت بشكل حاد خلال السنوات الخمس الأخيرة، فمن فائض 11 مليار دينار في 2013/ 2014 إلى عجز بـ 4,8 مليارات دينار في العام الماضي. وتواصل المصروفات تفوقها على الإيرادات للعام الثالث على التوالي ليأتي العام 2017/ 2018 ليعطي بارقة أمل بانكماش العجز نتيجة نمو الإيرادات بمعدل أكبر من المصروفات وإن تزامن مع ارتفاع أسعار النفط.

ردا على المطالبات المتكررة بهذا الخصوص

العتيبي: لائحة جديدة للبناء ستُعرض على المجلس البلدي.. قريباً

طارق عرابي

قال رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن قرار زيادة نسب البناء لا يمكن أن يتخذ بالسهولة، إذ لا بد أن تكون هناك دراسة شاملة ومستفيضة بهذا الخصوص من قبل جميع وزارات الدولة، مؤكدا في الوقت نفسه أن الكويت مقبلة على لائحة بناء جديدة سيتم عرضها على المجلس البلدي قريبا.

وجاء كلام العتيبي ردا على المطالبات المتكررة بزيادة نسب البناء في السكن الخاص والاستثماري.

وأضاف العتيبي أن قرار زيادة نسب البناء، يرتبط بأمور كثيرة من بينها البنية التحتية وحركة المرور والكثافة السكنية، فضلا عن ارتباطه الوثيق بالمخطط الهيكلي للكويت، لذا يجب ألا يؤخذ القرار جزافا حتى لا يكون هناك اختلال في بعض المناطق، خاصة المناطق القديمة التي مازالت سعتها محدودة رغم زيادة كثافتها السكانية.

على صعيد آخر، أكد العتيبي على حرص المجلس البلدي على توفير الأراضي الصناعية اللازمة للصناعة في مختلف أرجاء البلاد لتكون بمنزلة قيمة مضافة للاقتصاد، مشددا على أن توفير هذه الأراضي يجب أن يكون من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، وليست مجرد قسائم للبيع والشراء والمضاربة.

وأشار إلى أن تخصيص الأراضي الصناعية في جميع مناطق الكويت يخضع لما هو متاح بالمخطط الهيكلي للدولة، لافتا إلى قيام المجلس البلدي السابق بتعديل حدود منطقة الشدادية الصناعية التي تحتوي على ما يقارب 1200 صناعية.

وأعرب العتيبي عن أمله في أن تبادر الهيئة العامة للصناعة بوضع الدراسات الخاصة بها بالتعاون مع إدارة المخطط الهيكلي لوضع الاحتياجات الأساسية لها، ومن ثم توزيعها بمعرفة الهيئة العامة للصناعة كونها الجهة المختصة، خاصة أن كل منطقة إقليمية تقر بالمجلس البلدي، تحتوي على مناطق تجارية وصناعية، لكن الأراضي الصناعية تقسم إلى درجات، فهناك أراض صناعية منخفضة التلوث وتتوافق مع اشتراطات الهيئة العامة للبيئة، وهناك منطقة الصناعات الثقيلة، وصناعات المبيدات.

أسامة العتيبي

«أجيليتي» تنوي الاستثمار في «أبراج»

أعلنت بورصة الكويت عن إعادة التداول في أسهم شركة أجيليتي للمخازن العمومية أمس، وذلك عقب تأكيد «أجيليتي» خبر استثمارها في إحدى وحدات شركة أبراج الإماراتية.

وقالت «أجيليتي» في بيان على موقع البورصة أمس، إنها في إطار دراستها لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة في جميع الأوقات بما يحقق مصالحها ومصالح مساهميها وتحقيقا لاستراتيجيتها، جاءت نية الاستثمار في «أبراج».

وأوضحت أنها تقدمت من خلال إحدى شركاتها التابعة بعرض مشروط وغير ملزم لشراء إحدى وحدات شركة الأبراج بهدف البدء بدراسة فرصة الاستثمار دون وجود أي اتفاق نهائي أو قرار بهذا الشأن في الوقت الحالي. وأكدت «أجيليتي» التزامها التام بجميع إجراءات الإفصاح المطلوبة وفقا للقوانين والأحكام الصادرة من هيئة أسواق المال الكويتية والجهات الرقابية، موضحة أنها ستفصح عن أي تطور مادي في هذا الخصوص.

المعيار يلزم بإدراج عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي في الميزانية العمومية

الشركات اللوجستية مطالبة بتطبيق IFRS 16 من أول يناير 2019

محمود عيسى

في الوقت الذي لم تستعد الشركات الكويتية حتى الآن لتطبيق معايير IFRS وأشهرها المعيار 9 وخاصة البنوك والمؤسسات المالية، تسارع الشركات الآن لتطبيق المعيار الدولي 16 لإعداد التقارير المالية (IFRS 16) الذي يقترب بسرعة موعد تطبيقه المحدد في الأول من يناير 2019، وتعكف الشركات، خاصة العاملة في قطاع اللوجستيات والمقاولات، بمراجعة موقف عقود الايجار والتمويل والايجار التمويلي في ميزانياتها حيث ستكون ملزمة بتطبيق قواعد ادراج تلك العقود بشكل مختلف تماما عن الوضع الحالي بدءا من العام المالي المقبل. وهو ما وصفته وكالة «موديز» في تقرير حديث لها بأن الوضع سيكون صعبا على الشركات خاصة فيما يتعلق بقياس تأثير المعيار المذكور في المعاملات المالية.

وقال قسم خدمات المستثمرين بالوكالة في تقرير نشر امس إن المعيار المذكور يوجب على جميع الشركات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التي تعد تقاريرها وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وادخال عقود الايجار ـ التي كانت تستبعدها في السابق من الميزانية العمومية ـ إلى ميزانياتها العمومية، اذا كانت هذه العقود سارية المفعول في الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

وقال نائب الرئيس وكبير محللي الائتمان في الوكالة تريفور بيجبر «من الصعب الحكم على تأثير المعيار الدولي رقم 16 لإعداد التقارير المالية على حسابات الشركات نتيجة لتوجيهات جديدة مصممة لتحديد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار من عدمه، فعلى سبيل المثال، تقلصت مدفوعات عقود الايجارات المستقبلية الخاصة ببعض فئات الايجار بنسبة 72٪ بعد أن قررت اعتبار اتفاقيات توريد التحويلات التي كانت تعتبر في السابق كعقود ايجار انها «لم تعد تستوفي هذا التعريف».

وأضاف التقرير أن العديد من العوامل الأخرى أيضا قد تخفي الأثر المتوقع للمعيار المذكور IFRS 16. وعلى سبيل المثال، قالت الوكالة إن عقود ايجار معينة، قد تكون في إطار التوجيه الجديد، مختلفة الآجال عن المدد المحددة في الوقت الحاضر.

وقد كشفت شركة Play Communications S.A بعد اعتمادها المعيار الدولي رقم 16 في وقت مبكر، عن تدفقات نقدية مستقبلية للتأجير في نهاية عام 2015 كانت أعلى بنسبة 141٪ من المبلغ المفصح عنه بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 17.

ووفقا لهذا المعيار، فإن التدفقات النقدية الحرة ستكون أعلى أيضا إلا إذا عدلت الشركة تعريفها للمعيار. ومن الأمثلة على ذلك قرر البريد الالماني Deutsche Post AG تعديل تعريفه للمعيار ليشمل سداد التزامات الإيجار البالغة 398 مليون يورو، والفائدة المدفوعة على التزامات الإيجار بقيمة 89 مليون يورو، بعد التطبيق المبكر للمعيار الدولي 16، ما أدى إلى إضافة 487 مليون يورو للتدفقات النقدية التشغيلية (قبل الفائدة المدفوعة) في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2018.

وتشمل العوامل الأخرى تأثير خيار الانتقال الذي تختاره الشركة على قياس التزامات الإيجار، واستبعاد بعض المبالغ المستحقة الدفع على المستأجر من التزامات الإيجار المبلغ عنها في الميزانية العمومية.

وكان المركز الدولي العربي للمحاسبين القانونيين قد نشر في مارس الماضي تقريرا أكد فيه أن التغيير الرئيسي الذي يحدثه تطبيق المعيار 16 يتمثل في إلغاء التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والعقود التمويلية لأغراض المحاسبة بالنسبة للمستأجرين.

وفي الوقت الراهن، يتعين على المستأجرين أن يدرجوا فقط عقود الإيجار التمويلية كأصول في ميزانياتهم العمومية. يتم التعامل مع عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف، وبالتالي تظهر التزامات الإيجار (والمخصصات الأخرى) عند حلول موعد استحقاقها ولكنها لا تؤثر على المركز العام للميزانية العمومية.

لقد كان هذا التمييز مهماً، حيث وصل إلى جوهر كيفية بناء الشركات لعلاقاتها مع العقارات، ويتضمن عقد التأجير التمويلي مخاطر ومنافع نقل ملكية الأصول في النهاية للمستأجر. ويزداد احتمال حدوث ذلك في حالة العقارات ذات الخصائص العالية أو المعدلة، ولكن يمكن تطبيق علامة إيجار تمويلي عندما يكون هناك خيار لتمديد عقد الإيجار بأجرة تحت مستوى السوق بنسبة كبيرة. واعتبارا من العام المقبل، ستتم رسملة جميع عقود الإيجار التشغيلية فوق إيجار الحد الأدنى وبأكثر من 12 شهرا كأصول حق الاستخدام، وهذا يعني أن جميع اتفاقات الإيجار ستصبح عمليا التزامات في بداية الميزانية العمومية، وسيخضع الملاك لبعض متطلبات الإفصاح الإضافية، ولكن بشكل حاسم، ستظهر ميزانيات المستأجرين غنية بالأصول، ولكن بند المديونية فيها سيكون أعلى.